أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

مصرفيون يطالبون باستخدام نظام المقسم الوطني في المصارف

البنك المركزي يتجه إلى اعتماد تقانة البنوك الهاتفية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

المطالبة بادخال التقنية الحديثة في العمل المصرفي

دعا مصرفيون إلى ضرورة اعتماد التقانات الحديثة في العمل المصرفي من خلال استخدام نظام المقسم الوطني أو ما يسمى بـ"المفتاح الوطني"، لتسهيل عملية تبادل الصكوك والمدفوعات في ما بينها .

وطالبوا في أحاديث للوكالة (الإخبارية للأنباء) بأهمية وضع برامج إرشادية وتوعية للمواطن في سبيل معرفة كيفية استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة.

وقال المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة عبد العزيز حسون: إن عملية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف العراقية ضرورية جداً كونها تسهل عملية تبادل الصكوك والمدفوعات في ما بينها، إضافة الى أنها تساعد على التخلص من الكتلة النقدية من خلال سحب الرصيد البنكي وتحويله.

وأضاف الحسون : إن البنك المركزي العراقي أعد للمصارف نظام اتصال الكترونيا مرتبطا بشبكة اتصالات ما بين المصارف، لكن الأمور تحتاج الى بعض الترتيبات الفنية من ناحية البطاقات الائتمانية ونصب الشبكات الالكترونية مع بعضها البعض.

وتابع: إن هذه التقنية تعد من البرامج التطويرية الموضوعة ضمن خطة المصارف الأهلية، مؤكداً: أن بعض المصارف الأهلية المتطورة بدأت تعمل بهذه التقنية عن طريق الارتباط بشبكة موحدة في ما بين فروعها، وأصبحت الصكوك عندها تحصل باليوم نفسه بفضل جهاز المقاصة الالكترونية.

ودعا إلى تعميم هذه التقنية على المصارف العراقية كافة، عن الطريق التشديد من قبل البنك المركزي عليها لإجبارهم عل العمل بها، وحثهم على وضع برامج التوعية والإرشاد للمواطن بكيفية استخدام هذه التقنيات، وتكون على شكل حملة تنظمها المصارف ويقودها البنك المركزي لكي تنقل التطور التكنولوجي المصرفي الذي يؤمن للجميع الأمان في الحفاظ على أمواله.

من جانبه، دعا المصرفي محسن علي إلى أهمية الإسراع بإدخال التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف العراقية، كمعرفة الرصيد البنكي عن طريق جهاز الموبايل او سحب الأموال عن طريق كابينات متوفرة في الأماكن والساحات العامة، أسوة ببعض البلدان المتطورة، كونها تسهل الكثير من الأمور المتعلقة في العمل المصرفي.

وقال علي: إن ظروف بعض المصارف العراقية ولاسيما الأهلية لاتسمح بإدخال هذه التقنيات الحديثة كونها عملية تعتمد على التكنولوجيا الالكترونية والكثير يجهل هذه التقنيات، فهذه العملية تحتاج الى وقت ليس بالقليل للعمل بها، وتابع: لا توجد ولحد الآن برامج توعية مصرفية للمواطن حتى على الأشياء التقليدية المعمول بها حالياً، فبعض المواطنين وحتى كبار التجار لا يتعاملون بالصكوك في المصارف.

وأضاف علي : إن عامل الوعي المصرفي والإرشادي للمواطن مهم جداً بكيفية توديع أمواله وسحبها من خلال هذه التقنيات، داعياً إلى: ضرورة تفعيل نظام "الماستر كارد" و"الفيزا كارد".

وتابع: إن البنك المركزي بدأ يعمل نحو هذا الاتجاه من خلال إدخال نظم الكترونية بالتدريج في العمل المصرفي وربما في المستقبل القريب سيتم ربط المصارف العراقية كافة بشبكة اتصالات للتعامل في ما بينها.

بدوره، قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح: نعمل على وضع دراسات مستمرة لكيفية استخدام هذه التقنيات الحديثة في العمل المصرفي العراقي، لافتاً الى ان السنوات الثلاث القادمة ستشهد تقدماً ملموساً في العمل المصرفي .

وأضاف صالح : هنالك دراسة لدى البنك المركزي باستخدام تقنية جديدة تدعى بـ"البنوك الهاتفية"، أي أن عملية تحويل الحساب البنكي تتم عن طريق جهاز الهاتف النقال "الموبايل"، مشيراً إلى: أن (٨٠٪) من المواطنين لا يتعاملون مع المصارف في عملية توديع وتحويل حساباتهم، ولكن هناك (٨٠٪) من يمتلكون جهاز موبايل، فلذلك تم استحداث هذه التقنية عن طريق الموبايل.

وأضاف: أن الدراسة ما زالت قائمة والتفكير بكيفية التحكم بهذه التقنية، هل من قبل شركة الاتصالات نفسها ام إدخال شركة جدية متخصصة بهذا العمل بالتعاون مع شركات الاتصالات في العراق، مبيناً: وتتم مراقبة العمل ومتابعته عن طريق البنك المركزي العراقي.

وأشار محمد صالح إلى: أن نظام المقسم الوطني أو ما يدعى بـ"المفتاح الوطني" عندما تتم المباشرة به سيتم فتح كابينات لسحب الأموال في الأماكن العامة، لكن هذه العملية تحتاج إلى وقت لاستخدامه لأنه ليس من السهل وضع الأموال في الشارع والعراق ما زال غير آمن.

وأقرّ نائب محافظ البنك المركزي عن وجود قصور في جانب توعية وإرشاد المواطن، مبيناً: إن هذه العملية تحتاج الى تضافر جهود ما بين المصارف العراقية والبنك المركزي وكذلك وسائل الإعلام نحو تثقيف المواطن وتشجيعه لاستخدام هذه التقنيات.

وكان قد أعلن البنك المركزي العراقي في وقت سابق عن البدء بمشروع المفتاح الوطني الذي يهتم بإدخال التقنيات الحديثة في النظام المصرفي من خلال تسهيل عمل المدفوعات والصكوك في العراق.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح سابق(للوكالة الإخبارية للإنباء): إن البنك المركزي يعمل جاهداً لإدخال التقنيات الحديثة في النظام المصرفي العراقي من خلال استخدام أجهزة الكترونية تسهل عمل المدفوعات والصكوك ما بين المصارف العراقية ضمن مشروع يسمى المفتاح الوطني.

وبيّن صالح: إن هذا المشروع عبارة عن جهاز الكتروني مخترع يدعى بـ"القسيم الوطني" يعمل على تسهيل سحب الأموال بشكل سريع ومختصر للأشخاص الذين لديهم ائتمانات في البنوك العراقية من أي مصرف يرغبون به ضمن هذا الجهاز بدلاً من أن يذهبوا إلى المصرف المودعة فيه ائتماناتهم، لغرض تسهيل نظام المدفوعات وتبادل الصكوك ما بين المصارف في العراق، إضافة الى إدخال تقنية الموبايل في معرفة الحساب البنكي وتحويل الرصيد عن طريق جهاز الموبايل بالتعاون مع شركات الاتصالات في العراق.

وأضاف: أن جهاز القسيم الوطني يدار من قبل شركة متخصصة في هذا العمل مقابل أجور معينة وتتم مراقبتها من قبل البنك المركزي العراقي لمعرفة أدائها ومدى إمكاناتها وكفاءتها في عملية تقديم الخدمات المالية للمواطن.

صالح أشار إلى: أن هناك مجموعة شركات عالمية ومحلية أبدت رغبتها لإدارة هذا الجهاز وسيتم الإعلان قريباً عن مناقصة دولية لدخول أكبر عدد من الشركات لاختيار الشركة الكفوءة التي ستدير هذا الجهاز، وتابع: بعدما يتم تحديد الشركة سيتم تشكيل مجلس وطني أعلى يتكون من: ممثلين من البنك المركزي ومن وزارة المالية وكذلك من المصارف وشركات الاتصالات لمراقبة وتنظيم عمل هذا الجهاز خشية من حصول خلافات في عملية السحب والأداء.

وذكر نائب محافظ البنك المركزي أن السياسة النقدية في العراق مستمرة في عملية إدخال التقنيات المصرفية الحديثة وتعمل بشكل خفي وبمساعدة المنظمات العالمية والمؤسسات الدولية لنجاح الخطط الموضوعة للتطوير القطاع البنكي في العراق، كالمنظمة الأميركية للتنمية والبنك الدولي وكل المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في البلدان الصديقة للعراق.

وفي المدة من (١٨ إلى ١٩) من شهر تشرين الثاني لهذا العام، نظم قسم خطة التطوير المالي احد أقسام البنك المركزي مؤتمراً نقاشياً في اسطنبول لدراسة مشروع المفتاح الوطني لتسهيل إجراء التعاملات في بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي لتطوير النظام المصرفي الالكتروني في العراق .

مشروع لاستغلال الثروات الطبيعية في صحراء الأنبار

□ الأنبار/ وكالات

وافق مجلس محافظة الأنبار على المباشرة بإنشاء مشروع لاستغلال ثروات صحراء المحافظة الطبيعية بالتعاون مع الدوائر الزراعية وعدد من الشركات الحكومية والأهلية المتخصصة. وقال رئيس اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة، فلاح عباس لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز) انه "خلال الأيام الماضية تم تقديم مشاريع عدة إلى مجلس الأنبار من قبل الدوائر الزراعية وشركات استثمارية للإفادة من ثروات ومساحات الصحراء وما فيها من ثروات طبيعية، وتمت الموافقة على المشروع الذي قدم بعد دراسته بالكامل" وأضاف ان "المشروع يتضمن العديد من الجوانب المهمة منها القضاء على ظاهرة التصحر، وإيقاف الكثبان الرملية الزاحفة والمتحركة بالقرب من مدن الأنبار، والإفادة من المياه الجوفية، وإنشاء ثلاث واحات خضر في صحراء المنطقة الغربية".

وبيّن أن جميع الدوائر الخدمية الأخرى من دوائر الماء والري والبلديات والكليات العلمية "ستشترك في إنجاح الخطوات التي تم وضعها بمتابعة ميدانية من قبل مجلس محافظة الأنبار والكوادر الهندسية لتقييم ما سيقدم من مراحل عمل".

من جانبه، قال فهد الجنابي من لجنة متابعة المشاريع في مديرية زراعة الأنبار : إن المشروع الذي تم وضع قسم منه مكمل للخطوات السابقة التي تمت المباشرة فيها مثل استصلاح الأراضي، وتحديد مكان وجود الثروات من رمال الزجاج النقي وواحات الملح الطبيعي"، واصفا المشروع بـ"الانجاز المهم خلال هذه المرحلة".

وأضاف أن "المدة التي تم تحديدها لإنجاز مراحل العمل هي عامان ونصف العام، وضمن موازنة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١١ و٢٠١٢ مع دعم الدوائر الزراعية أيضا، وستشمل المشاريع إنشاء خمس مناطق لرعي الأغنام بجانب المناطق الزراعية، مع إنشاء ثلاثة خطوط من الأشجار دائمة الخضرة وذات القابلية على تحمل درجات الحرارة ونقص المياه لتكون مصدا طبيعيا للكثبان الرملية الزاحفة".

وتابع أن "١٩ بئرا سيتم حفرها في صحراء القائم والرحالية والنخيب، مع التركيز على المناطق التي تشهد قلة في مناسيب المياه الطبيعية للافادة من الآبار في سقي المزروعات، مع نصب محطات تنقية المياه لتكون صالحة لشرب البدو الرحّل".

وأوضح أن "أكثر من ٩ مشاريع تمت إحالتها ضمن المشروع نفسه الذي وافق عليه مجلس الأنبار ،إلى شركات استثمارية متخصصة، منها استخراج مادة الرمل النقي والأملاح الطبيعية من العيون التي تنتشر في صحراء القائم والنخيب، مع إنشاء محمية طبيعية للحيوانات وخصوصا الجمال وتخصيص مناطق خضر لتكون محميات للحيوانات الأخرى".

خبير: ضرورة مشاركة القطاع الخاص مع العام في التنمية الصناعية

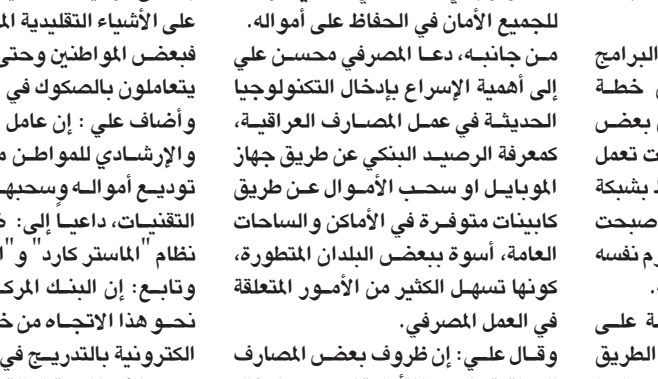

اهمال القطاع الخاص له مردودات سلبية في التنمية الصناعية

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا الخبير في التنمية الصناعية عامر الجواهري إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص مع العام في عملية التنمية الصناعية للبلد.

وقال الجواهري لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن عملية التنمية الصناعية في البلد تحتاج إلى تضافر جهود مكونات الدولة كافة لكي تستعيد مكانتها وقوتها، وهذه تأتي من خلال إشراك القطاع الخاص مع العام في المشاريع الصناعية كافة في البلاد.

وطالب الجواهري بتفعيل القرار الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ عام (٢٠٠٨) بضرورة إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام لإعادة هيمنة الشركات العامة المملوكة للدولة، كي يتم النهوض بالقطاع الصناعي.

وأشار إلى: إن بيئة العمل في جميع دوائر الدولة لا تتعامل مع القطاع الخاص بأسلوب الشريك بل تعامله وكأنه "قطاع جاء ليسلب ممتلكات الدولة"، إضافة إلى أن القطاع الخاص لا توجد له حماية قانونية لمنتجاته.

وأكد أهمية إعادة وتفعيل هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة بالتعاون مع القطاع الخاص وفق خطة عمل مشتركة وواضحة لكي تعتمد على التمويل الذاتي لها وليس على الدولة.

وفي وقت سابق، شدد المحلل الاقتصادي قيس الملا على أهمية تفعيل قانون حماية المنتج الوطني في سبيل دعم القطاع الصناعي في العراق والحد من ظاهرة إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية.

وقال الملا في تصريح سابق(للوكالة الإخبارية للأنباء): يجب تفعيل جميع القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي التي تم تشريعها من قبل مجلس النواب منها قانون حماية المنتج الوطني لما لها من أهمية بالغة في عملية دعم القطاع الصناعي العراقي والتقليل من الاستيراد العشوائي للسلع والتي أغرقت السوق المحلية.

ودعا إلى ضرورة تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة كافة من اجل النهوض بهذا القطاع وتوفير فرص عمل للعاطلين، مؤكداً: أن الإغراق العشوائي وغير المدروس للسلع والبضائع الرديئة في السوق المحلية اثر وبشكل كبير في الاقتصاد العراقي .

مصدر: ١٨٠٠ شركة أجنبية ومحلية سجلت في كردستان

□ السليمانية/ وكالات

كشف المدير العام لتسجيل الشركات في وزارة تجارة وصناعة إقليم كردستان دلزار إسماعيل عن إحصائية بعدد الشركات الأجنبية والمحلية المسجلة في إقليم كردستان خلال العام الحالي ٢٠١١. وقال إسماعيل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): بفضل سياسة الانفتاح التي تنتهجها حكومة إقليم كردستان أمام العالم، بهدف جذب المستثمرين والتجار من خارج الإقليم، فإن تأسيس وفتح مكاتب الشركات المتنوعة في الإقليم بات يشهد تزايداً ملحوظاً".

وأضاف : خلال العام الحالي تم تأسيس ١٧٩٨ شركة أجنبية ومحلية في مدن وأقضية ومناطق متنوعة بإقليم كردستان، بينها ١٣٦٥ شركة محلية، و٤٣٣ أجنبية" مشيراً إلى انه "بشكل عام فإن عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ شهدا تسجيل ٧٦٤ شركة أجنبية، و ٣٨٤٠ شركة محلية". وتابع إسماعيل : إن تسجيل أي شركة أجنبية او محلية ينبغي ان يخضع لإجراءات محددة، وشروط ينبغي توفرها قبل منح الإجازة لتلك الشركات، مبيناً أن "جميع الشركات ينبغي أن تلتزم بالتعليمات وبخلافها توضع على اللائحة السوداء".

دعوة لمساهمة الشركات الأردنية في مشاريع الطرق والإسكان

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

بحث وزير التخطيط علي يوسف الشكري مع وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني يحيى الكسبي ، في عمان ، أوجه التعاون المشترك بين البلدين في ما يتعلق بمشاريع الطرق والإسكان والمقاولات.

وقال الشكري خلال اللقاء بحسب بيان صادر عن وزارة التخطيط إن توجه الحكومة في الوقت الراهن للتعامل مع بعض الشركات الأجنبية والعربية في العديد من مجالات وقضايا التنمية من اجل الوصول لتحقيق بناء أفضل وخدمة أكبر ، داعيا الشركات والمقاولات الأردنية لتنفيذ المشاريع التنموية والخدماتية في البلاد .

وأضاف أن الوزارات والمحافظات الأخرى قطعت شوطا مهماً في ميدان إعادة الإعمار ، لاسيما في مجال البنى التحتية ، مبينا أن وتيرة عملية البناء ستتسارع في العراق بفعل زيادة الإيرادات المتحققة من عوائد النفط وتنامي وتراكم الخبرات الوطنية.

تصاعد وتيرة الاهتمام بقطاع الطرق يشجع على تنفيذ المشاريع

من جانبه، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني يحيى الكسبي ضرورة تعزيز سبل التعاون بين البلدين خاصة في مجال الطرق والإسكان والأبنية والعطاءات وتصدير المقاولين.

وأطلع وزير الإسكان الأردني الشكري على إستراتيجية عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية والخطط المستقبلية للوزارة وتبادل الخبرات والقدرات البشرية بين البلدين ،مشيرا إلى أهمية تفعيل مذكرات التفاهم والترابط بين المقاول الأردني والمقاول العراقي واعتمادها وتصنيفها.

وكان وزير التخطيط علي يوسف الشكري قد وقع أمس الأول مع نظيره الأردني اتفاقية للتعاون بين الوزارتين للإفادة من التجربة الأردنية في تحديد الأولويات التنموية وجذب وإدارة المساعدات الخارجية ووضع الخطط والبرامج التنموية وإدارة المشاريع ومتابعتها.